

Distr.: General
29 June 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والأربعون

21 حزيران/يونيه - 9 تموز/يوليه 2021

البندان 2 و10 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لدعم جهود الدول الرامية إلى تعزيز الحق في التعليم وحمايته

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان*

موجز

يشكل هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 32/45، أساساً للمناقشات المقررة خلال حلقة النقاش المواضيعية السنوية بشأن التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان في الدورة السابعة والأربعين للمجلس، التي ستُركز على التعاون التقني من أجل تعزيز الحق في التعليم، وضمان التعليم الجيد الشامل والمنصف، والتعلم مدى الحياة للجميع. وعند إعداد هذا التقرير، جمعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان معلومات عن مختلف التجارب والتحديات والدروس المستفادة من جميع الجهات صاحبة المصلحة.

* قُدم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لتضمينه آخر المستجدات.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

1- يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 32/45، الذي طلب فيه المجلس إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إعداد تقرير عن أنشطة وخطط المفوضية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية ووكالاتها والمنظمات الإقليمية المعنية من أجل دعم جهود الدول الرامية إلى تعزيز الحق في التعليم وحمايته، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تخفيف أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على التمتع بالحق في التعليم، وضمان استمرارية التعليم للجميع، والتصدي لأوجه عدم المساواة في مجال التعليم، مع إيلاء اهتمام خاص بالفتيات والأطفال في أشد الأوضاع ضعفاً وحرماناً.

2- ويشكل هذا التقرير أساساً للمناقشات المقررة خلال حلقة النقاش المواضيعية السنوية بشأن التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان في الدورة السابعة والأربعين للمجلس، التي ستركز على التعاون التقني من أجل تعزيز الحق في التعليم، وضمان التعليم الجيد الشامل والمنصف، والتعلم مدى الحياة للجميع. وعند إعداد المفوضية هذا التقرير، جمعت معلومات عن تجارب وتحديات ودروس مستفادة شتى. وتعرب المفوضية عن امتنانها للإسهامات التي وردت إليها من جميع الجهات المعنية، بما فيها الدول الأعضاء، وكيانات منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني.

ثانياً - الإطار المعياري والسياساتي

3- ليس التعليم في حد ذاته حقاً أساسياً من حقوق الإنسان فحسب، بل هو أيضاً حق يتيح إمكانية الحصول على جميع حقوق الإنسان الأخرى. والاستثمار في التعليم، بما في ذلك التثقيف في مجال حقوق الإنسان، أكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتحسين المهارات والفرص المتاحة للشابات والشبان، وإطلاق العنان للتقدم في مسار جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، ومنع نشوب النزاعات وتوطيد السلام. ولا يزال التعليم الوسيلة الأولى التي تمكّن البالغين والشباب والأطفال المهمشين اقتصادياً واجتماعياً من انتشال أنفسهم من براثن الفقر وتأمين وسائل مشاركتهم الكاملة باعتبارهم مواطنين في مجتمعاتهم المحلية.

ألف - الإطار الدولي لحقوق الإنسان

4- وضعت مجموعة واسعة من المعايير الدولية والأطر المعيارية منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تنص مادته 26 على أن "لكل شخص حق في التعليم". وتنص المادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على اعتراف شامل بالحق في التعليم. والحق في التعليم معترف به أيضاً في اتفاقيات دولية أخرى، بما فيها اتفاقية حقوق الطفل (المادة 29)، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (المادة 5(هـ) '5')، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المادة 10)، واتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (المواد 30، و43(1)أ) و(ب) و(ج)، و45(1)أ) و(ب)، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المادة 24).

5- والحق في التعليم مكفول للجميع دون تمييز ويشمل ما يلي: (أ) الحق في الحصول على تعليم جيد؛ و(ب) ممارسة حقوق الإنسان في التعليم ومن خلاله؛ و(ج) التعليم باعتباره حقاً يُيسّر إعمال الحقوق الأخرى. وينبغي للدول، عند إعمال الحق في التعليم، ضمان أن يكون نظام التعليم متاحاً للجميع بتوفير أعداد كافية من المؤسسات التعليمية، وأن يكون في متناول الجميع، بغض النظر عن فئاتهم الاجتماعية

أو الإثنية، أو إعاقتهم أو وضعهم الاقتصادي، وأن يكون مقبولاً وقابلًا للتكيف. وهذه الالتزامات تسري حتى في أوقات الأزمات.

6- وينتج عمل هيئات المعاهدات، التي ترصد تنفيذ المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة بالحق في التعليم، مجموعة واسعة من التوجيهات لبرامج التعاون التقني من خلال توصياتها وتعليقاتها العامة. وتقدم اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في تعليقها العام رقم 13(1999)⁽¹⁾، توجيهات إلى الدول لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها الأساسية باحترام كل من السمات الأساسية التالية للحق في التعليم وحمايتها وإعمالها:

- (أ) التوافر: ينبغي أن تتوفر في البلد مؤسسات تعليمية عاملة، لها مبان ومرافق للصرف الصحي، ومياه الشرب المأمونة، ومدرسات ومدرسون مدربون، ومواد تعليمية بكميات كافية؛
- (ب) إمكانية الالتحاق بالتعليم: ينبغي أن تكون المؤسسات التعليمية متاحة للجميع دون تمييز، ويمكن اللجوء إليها فعلياً، وأن يكون الالتحاق بها في المتناول من الناحية الاقتصادية؛
- (ج) المقبولية: يجب أن يكون شكل التعليم ومضمونه، بما في ذلك المناهج الدراسية وأساليب التدريس، ملائمين وجيدين ومناسبين ثقافياً للأطفال والآباء؛
- (د) قابلية التكيف: يجب أن يكون التعليم مرناً كيما يتسنى تكيفه مع احتياجات مجتمعات وشرائح مجتمعية متغيرة، وأن يستجيب لاحتياجات الطلاب في محيطهم الاجتماعي والثقافي المتنوع.

7- ومنذ عام 1998، قدم المقررون الخاصون المتعاقبون المعنيون بالحق في التعليم، من خلال تقاريرهم المواضيعية وزياراتهم القطرية، أكثر من 300 توصية، وتناولوا مسائل تتعلق بتوافر التعليم، وإمكانية الحصول عليه، ومقبوليته وقابليته للتكيف، من مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي إلى مرحلة التعليم الجامعي، بما في ذلك نظم أو آليات التعليم غير النظامي. وإضافة إلى ذلك، تناول عدد من المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة قضايا تتعلق بالحق في التعليم - بمن فيهم أولئك الذين لهم ولايات مواضيعية بشأن حرية التعبير والرأي، والصحة، والسكن اللائق، والمياه والصرف الصحي، والفقر المدقع وحقوق الإنسان، والشعوب الأصلية، والمهاجرين، وبيع الأطفال، وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، والاتجار بالأشخاص، والعنف ضد المرأة، والمشردين داخلياً - على نحو ما فعل عدة مكلفين بولايات قطرية.

8- وأتاحت عملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان فرصاً للدول الأعضاء لتقديم تقارير عما حققت من تقدم في إعمال حقوق الإنسان. ومنذ الجولة الأولى، في عام 2008، قُدم أكثر من 500 توصية في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل. ولمّا كانت الدول المعنية قد قبلت بالعديد من هذه التوصيات، فقد أتاحت مجالاً واسعاً للمتابعة من خلال أنشطة التعاون التقني كلما طلبت الدول المعنية ذلك.

باء - اتفاقيات اليونسكو

9- يرد الحق في التعليم بصيغة مستفيضة في معاهدات واتفاقيات دولية أخرى لمنظومة الأمم المتحدة، لا سيما في اتفاقية اليونسكو بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم، التي اعتمدت في عام 1960، وكذلك في اتفاقية اليونسكو بشأن التعليم التقني والمهني لعام 1989. وتغطي الصكوك المعيارية التي

(1) انظر الفقرة 6. ومن التعليقات العامة الرئيسية الأخرى بشأن الحق في التعليم، التعليق العام للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية رقم 11(1999) بشأن خطط العمل من أجل التعليم الابتدائي، والتعليق العام رقم 1(2001) للجنة حقوق الطفل بشأن أهداف التعليم.

اعتمدتها اليونسكو أيضاً المجالات المتعلقة بمختلف أبعاد الحق في التعليم، مثل مهنة التدريس، وتعليم الكبار، والاعتراف بمؤهلات التعليم العالي - مع اعتماد الاتفاقية العالمية للاعتراف بالمؤهلات المتعلقة بالتعليم العالي في الفترة الأخيرة.

10- وترصد اليونسكو عمليات تنفيذ صكوكها المعيارية بعقد مشاورات دورية مع الدول الأعضاء من أجل الوقوف على مدى امتثال الدول التزاماتها القانونية. وتنتج هذه المشاورات أيضاً فرصاً للدول الأعضاء لإجراء تقييم ذاتي يمكنها من قياس ما أحرزت من تقدم، وتحديد التحديات التي تواجهها في ضوء المعايير الدولية، وذلك بغية تيسير إعمال الحق في التعليم. وعلى مر السنين، أسفرت هذه المشاورات، التي أجرتها اليونسكو، عن عدد من الوثائق التوجيهية، وأدوات الرصد، والموارد المواضيعية، التي تُعتبر أدوات قيمة عند تصميم أنشطة التعاون التقني لدعم الدول الأعضاء.

جيم - صكوك دولية وإقليمية أخرى

11- تشير اتفاقيات كثيرة لمنظمة العمل الدولية، لا سيما تلك المتعلقة بالحد الأدنى لسن العمل (اتفاقية بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام، 1973 (رقم 138)، وتلك المتعلقة بعمل الأطفال (اتفاقية تنمية الموارد البشرية، 1975 (رقم 142)، إشارة مباشرة أو غير مباشرة إلى الحق في التعليم. وعادةً ما يُنظر إلى مسألة القضاء على عمل الأطفال على أنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بإعمال الحق في التعليم؛ ولذلك، تذكر اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن عمل الأطفال هذه المسألة أيضاً⁽²⁾.

12- وتتضمن المادة 22 من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين حكماً بشأن الحق في التعليم. وتتضمن صكوك القانون الدولي الإنساني التزامات بإتاحة إمكانية اللجوء إلى المرافق التعليمية والحصول على المواد التعليمية و/أو توفير التعليم لأسرى الحرب والمعتقلين والأطفال - بمن فيهم الأيتام والأطفال المنفصلون عن والديهم - وحظر الهجوم على المدارس. ويحظر قانون الحرب الدولي أيضاً الهجوم على المدارس.

13- ويُعترف بالحق في التعليم على نطاق واسع في النظم الإقليمية لحقوق الإنسان أيضاً؛ فهو على سبيل المثال مكرس في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (المادة 17(1))، والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته (المادة 11). وفي الأمريكتين، تعترف المادة 12 من الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان وواجباته بالحق في التعليم. وتتضمن المادة 13 من البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (بروتوكول سان سلفادور) أيضاً الحق في التعليم. وفي أوروبا، تنص المادة 2 من البروتوكول رقم 1 لاتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان) على الحق في التعليم. وعلاوة على ذلك، يتضمن الميثاق الاجتماعي الأوروبي عدة إشارات تتعلق بالحق في التعليم.

دال - أطر السياسات والشاركة

14- يبرز الالتزام بإعمال الحق في نيل التعليم للجميع في العديد من أطر السياسات غير الملزمة، وبشكل أوضح في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويتطلب كل هدف في خطة عام 2030 عنصر التعليم لتمكين الناس من اكتساب المعارف والمهارات والقيم للعيش بكرامة وبناء حياتهم والإسهام في مجتمعاتهم. وتتجلى طموحات التعليم أساساً في الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يرمي إلى "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع" بحلول

(2) الاتفاقية بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام، 1973 (رقم 138)؛ واتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، 1999 (رقم 182).

عام 2030. ويتيح إعلان إنشيو، وإطار العمل لتنفيذ هدف التنمية المستدامة رقم 4، الذي اعتمد في المنتدى العالمي للتربية في عام 2015، توجيهات للبلدان لتنفيذ خطة التعليم لعام 2030⁽³⁾. ويرمي إلى تعبئة جميع الجهات صاحبة المصلحة حول الهدف الطموح للتعليم وغاياته، ويقترح سبل تنفيذ وتنسيق وتمويل ومراجعة خطة التعليم لعام 2030 - على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني - لضمان تكافؤ فرص التعليم للجميع.

15- والتشجيع على إقامة شراكات قوية عنصر أساسي من عناصر التعاون التقني لدعم أعمال الحق في التعليم والوفاء بالالتزامات العالمية، التي يجب أن تسترشد بمبادئ الحوار المفتوح والشامل القائم على السياسات التشاركية، إلى جانب المساواة المتبادلة والشفافية والتأزر⁽⁴⁾. وفي حين تتحمل الحكومات المسؤولية الرئيسية عن ضمان الحق في التعليم الجيد، تُعتبر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التزاماً عالمياً وجماعياً. ويتطلب هذا الأمر توافر الإرادة السياسية، والتعاون على الصعيدين العالمي والإقليمي، وإشراك جميع الحكومات، والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشباب، والأمم المتحدة والوكالات المتعددة الأطراف الأخرى من أجل التصدي لتحديات التعليم، وبناء نظم شاملة ومنصفة وتلبي احتياجات جميع المتعلمين والمتعلمين.

16- والشراكة العالمية من أجل التعليم، التي أطلقت في عام 2002، شراكة متعددة الجهات صاحبة المصلحة ومنصة تمويل ترمي إلى تعزيز نظم التعليم في البلدان النامية لغرض زيادة عدد الأطفال في المدارس وفي طور التعلم. وقد استمرت الشراكة العالمية في تزويد البلدان الشريكة بما تحتاج من أدوات ودعم لتعزيز عملية التخطيط والحوار في مجال السياسات والرصد، ومساعدتها على تحقيق أهدافها في مجال التعليم. وتعزز الشراكة العالمية، من خلال تقديم الدعم التقني والمالي في مرحلة التخطيط، خطط قطاع التعليم الجيد، التي تُعتبر أساسية لبناء نظم تعليم أقوى وأكثر إنصافاً. وتسهم الشراكة العالمية أيضاً في النهوض بالإنصاف، والمساواة بين الجنسين، والإدماج في التعليم من خلال الدعم التقني والمالي لتخطيط القطاع وتنفيذ برامجه، إضافة إلى مجموعة متنوعة من الجهود العالمية والإقليمية. وقد دعمت الشراكة العالمية كذلك 28 بلداً شريكاً للمشاركة في حلقات العمل بشأن التخطيط لقطاع التعليم التي تراعي المنظور الجنساني، عقدتها بالاشتراك مع مبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات وشركاء آخرين⁽⁵⁾.

17- وأبرز النمو السريع للجهات الفاعلة الخاصة في قطاع التعليم على مدى العقدين الماضيين الحاجة إلى أن يتيح إطار حقوق الإنسان توجيهات دقيقة بشأن أدوار ومسؤوليات الجهات الفاعلة الحكومية والخاصة من أجل أعمال الحق في التعليم في هذا السياق المتغير. ومبادئ أبيدجان بشأن التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان بتوفير التعليم العام، وتنظيم مشاركة القطاع الخاص في التعليم، التي اعتمدها خبراء دوليون في مجال حقوق الإنسان في عام 2019، بعد عملية تشاور تشاركية واسعة النطاق استمرت ثلاث سنوات، مبادئ تتيح نقطة مرجعية للحكومات، والمربين والمربين، ومقدمي خدمات التعليم عند مناقشة أدوار وواجبات الدول والجهات الفاعلة الخاصة المعنية في مجال التعليم. واستناداً إلى المعايير الدولية القائمة كما تفسرها آليات حقوق الإنسان، تُرسخ مبادئ أبيدجان وتُفسر تفاصيل الالتزامات القانونية التي تقع على الدول فيما يتعلق بتنظيم مشاركة القطاع الخاص في التعليم، وتوجهها بفعالية نحو

(3) انظر: <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000245656>.

(4) المرجع نفسه، انظر الفقرة 79.

(5) الشراكة العالمية من أجل التعليم، تقرير النتائج لعام 2020، متاح على الرابط التالي:

www.globalpartnership.org/sites/default/files/docs/results-report-2020/2020-09-GPE-Results-Report-2020.pdf.

إعمال الحق في التعليم، بما في ذلك بضمان توافق التعليم الخاص مع معايير التعليم⁽⁶⁾. وتضع المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان⁽⁷⁾، التي أقرها مجلس حقوق الإنسان في عام 2011، إطاراً شاملاً يرمي إلى توجيه الجهود التي تبذلها مجموعة من الجهات الفاعلة، بما فيها الحكومات والشركات، من أجل تحديد الضرر الذي قد يلحق بحقوق الإنسان جراء أنشطة الشركات، ومنع هذا الضرر وتخفيف حدته وجبره، بما في ذلك في سياق تقديم خدمات التعليم.

هاء - التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان

18- التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان مكونان هامين من مكونات الحق في التعليم والتعلم مدى الحياة، على النحو المعترف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ففي خطة التنمية المستدامة لعام 2030، أُدرج التثقيف في مجال حقوق الإنسان تحديداً في الهدف 4 المتعلق بالتعليم الشامل والجيد (الغاية 7).

19- وتُنسق مفوضية حقوق الإنسان البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، الذي بدأ في عام 2005⁽⁸⁾، وهو إطار جماعي مشترك أعلنته الجمعية العامة في عام 2004 لتعزيز برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان، وما يرتبط بذلك من شراكة وتعاون على جميع المستويات. وتتولى المفوضية بانتظام تصميم وتنفيذ برامج التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، وتساعد الحكومات والمؤسسات الأخرى والمجتمع المدني في هذا المجال. وتطور المفوضية وتنتشر منهجيات فعالة للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان باستخدام المواد ذات الصلة⁽⁹⁾. وترمي هذه الأنشطة - التي تنطوي على تقديم المساعدة التقنية، وتبادل منهجيات أفضل الممارسات، وتيسير تبادل الخبرات - إلى دعم جهود الدول الرامية إلى النهوض بالتعليم في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الوطني.

ثالثاً - التصدي لأثر جائحة كوفيد-19 على الحق في التعليم

ألف - أثر جائحة كوفيد-19 على الحق في التعليم

20- كان لجائحة كوفيد-19 أثر عميق على الحق في التعليم في جميع أنحاء العالم تسبب في أكبر اضطراب في نظم التعليم على مر التاريخ. فقد أثرت الجائحة على ما يناهز 1,6 مليار من المتعلمات والمتعلمين في أكثر من 190 بلداً في جميع القارات. وأثر إغلاق المدارس وغيرها من أماكن التعلم على 94 في المائة من عدد الطلاب في العالم، وبلغت هذه النسبة 99 في المائة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل⁽¹⁰⁾.

21- وقدرت اليونسكو أن نحو 24 مليون طالبة وطالب، من مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي وحتى مرحلة التعليم العالي، قد لا يعودون إلى المؤسسات التعليمية في عام 2020، بما في ذلك مراكز الرعاية، أو المدارس، أو الجامعات أو غيرها من مؤسسات التدريب. وقد كان نصف هؤلاء الطلاب تقريباً،

(6) انظر www.abidjanprinciples.org.

(7) A/HRC/17/31، المرفق.

(8) انظر <https://www.ohchr.org/AR/Issues/Education/Training/Pages/Programme.aspx>.

(9) متاح على الرابط التالي: www.ohchr.org/EN/Issues/Education/Training/Pages/MaterialsResources.aspx.

(10) الأمم المتحدة، "موجز سياساتي: التعليم أثناء جائحة كوفيد-19 وما بعدها" آب/أغسطس 2020، متاح على الرابط التالي:

www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_policy_brief_covid-19_and_education_august_2020.pdf

أو 10,9 ملايين طالب، في المرحلتين الابتدائية والثانوية⁽¹¹⁾. ويجعل إغلاق المدارس الفتيات والشابات أكثر عرضة لزواج الأطفال، والحمل المبكر، والعنف الجنساني - وكل هذه الأمور تقلل من احتمال إكمال تعليمهن. ويمكن أن يُسهم هذا الوضع في زيادة تعميق عدم المساواة، لا سيما بالنظر إلى الفجوة الرقمية بين الذين يستطيعون الوصول إلى المرافق التعليمية عبر الإنترنت لمواصلة تعليمهم والذين لا يستطيعون.

22- وكشفت الجائحة عن تحديات هائلة وفاقمتها، وهي تحديات كان العالم يواجهها أصلاً للوفاء بوعود التعليم بوصفه حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وتحقيق هدف التنمية المستدامة 4 المتمثل في ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع بحلول عام 2030. وحتى قبل اندلاع الجائحة، كان نحو 258 مليون طفل وشاب خارج نظام التعليم في عام 2018⁽¹²⁾. ويتضمن هذا المجموع 59 مليون طفل في سن المرحلة الابتدائية، و62 مليون فتى في سن المرحلة الإعدادية، و138 مليون شاباً في سن المرحلة الثانوية. وعلاوة على ذلك، لم يلتحق بالمدرسة 8,2 في المائة من الأطفال في سن المرحلة الابتدائية، ويُتوقع أن يستكمل ستة شبان فقط من كل 10 شبان دراستهم الثانوية في عام 2030. ويبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة) 91,73 في المائة، وهو ما يعني أن 102 مليون شاب لم يكتسبوا المهارات الأساسية اللازمة للإلمام بالقراءة والكتابة. ويقدر عدد الأطفال والمراهقين في جميع أنحاء العالم الذين لا يستطيعون قراءة جملة بسيطة أو حل عملية حسابية أساسية 617 مليون طفل ومراهق على الرغم من أن ثلثهم لا يزالون في المدرسة⁽¹³⁾. ويُقدّر عدد البالغين الأميين في عام 2018 بنحو 773 مليون شخص، ثلثهم من النساء⁽¹⁴⁾. وفي عام 2019، كان أقل من نصف المدارس الابتدائية والإعدادية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مزوداً بالكهرباء ومرتبطة بشبكة الإنترنت، ومجهزاً بالحواسيب والمرافق الأساسية لغسل اليدين - وهي خدمات ومرافق أساسية وضرورية لضمان بيئة تعليمية مأمونة وفعالة لجميع الطلاب⁽¹⁵⁾.

23- وأعربت المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم⁽¹⁶⁾، في تقريرها الذي تناول أثر جائحة كوفيد-19 على الحق في التعليم، عن قلقها العميق إزاء اتساع نطاق أوجه عدم المساواة في الحصول على التعليم بسبب إغلاق المؤسسات التعليمية، والأزمة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الجائحة. ولاحظت المقررة الخاصة أيضاً ظهور أسس جديدة للتمييز، مثل الفجوة الرقمية، وعدم إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت لأغراض التعلم. وتعزز أسس التمييز هذه أوجه عدم المساواة الهيكلية التي كانت موجودة من قبل بين البلدان وداخل كل بلد، وحتى داخل المجتمعات والقائمة أساساً على الوضع الاجتماعي والاقتصادي، أو البعد الجغرافي، أو الجنس والنوع الاجتماعي، أو اللغة، أو الدين، أو اللون، أو الأصل القومي أو الإثني، أو الإعاقة، أو أي وضع آخر.

(11) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), UNESCO COVID-19 education response: "How many students are at risk of not returning to school?", advocacy paper, 30 July 2020، متاح على الرابط التالي: <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000373992>.

(12) انظر: <http://uis.unesco.org/en/topic/out-school-children-and-youth#:~:text=About%20258%20million%20children%20and,million%20of%20upper%20second.ary%20age>

(13) انظر: <https://en.unesco.org/news/what-you-need-know-about-right-education>

(14) E/2020/57، الفقرة 45.

(15) المرجع نفسه، الفقرة 46.

(16) A/HRC/44/39.

باء - التصدي للجائحة حمايةً للحق في التعليم

24- قدمت المقررة الخاصة عدداً من التوصيات التي يمكن أخذها في الاعتبار عند تصميم وتنفيذ أنشطة التعاون التقني بشأن الحق في التعليم تصدياً للجائحة. وشددت بوجه خاص على أهمية إجراء تقييم شامل، في كل سياق محلي، لتفسير تفاصيل الديناميات التي أفضت إلى ازدياد التمييز فيما يتعلق بالتمتع بالحق في التعليم أثناء الأزمة. وينبغي أن يشمل هذا التقييم ازدياد أوجه عدم المساواة الناجم عن التدابير المتخذة لمواجهة الجائحة؛ وإجراء تحقيق بشأن استدامة النماذج الاقتصادية والمالية التي تستند إليها نظم التعليم، بما في ذلك عواقب نقص تمويل المؤسسات التعليمية العامة؛ والتدقيق في دور الجهات الفاعلة من القطاع الخاص في التعليم؛ وتقييم كفاية الحماية الاجتماعية المقدمة للعاملين في مجال التعليم، بما في ذلك في القطاع الخاص؛ والتدقيق في عدم التعاون بين إدارات الدولة وبين المؤسسات التعليمية، والمدرسين والمتعلمين، والوالدين والمجتمعات المحلية.

25- وفي آب/أغسطس 2020، أطلق الأمين العام للأمم المتحدة "الموجز السياساتي: التعليم في زمن كوفيد-19 وما بعده"، حذّر فيه من أن الجائحة قد تسببت في أشد اضطراب في نظم التعليم العالمية على مر التاريخ، وتهدد بضياح فرص التعلم لأكثر من جيل من الطلاب. وأسهمت المفوضية في صياغة الموجز السياساتي، الذي قادت اليونسكو صياغته وأسهمت 15 منظمة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة بمدخلاتها فيه. ويؤكد الموجز مجدداً أن التعليم حق تمكيني له أثر مباشر على أعمال جميع حقوق الإنسان الأخرى، ويوصي الحكومات والمجتمع الدولي بحماية تمويل التعليم؛ والتركيز على عنصري الإنصاف والشمول؛ وتعزيز القدرات على إدارة المخاطر على جميع مستويات المنظومة؛ وإعادة تصور للتعليم لتركيزه على معالجة ضياح فرص التعلم ومنع التسرب، لا سيما بين أفراد الفئات المهمشة؛ وإتاحة المهارات اللازمة لبرامج قابلية التوظيف؛ ودعم مهنة التدريس وتأهب المدرسين؛ وتوسيع تعريف الحق في التعليم ليشمل الاتصال الإلكتروني؛ وتعزيز البيانات المتعلقة بالتعلم ورصده؛ وتعزيز الترابط والمرونة على جميع مستويات وأنواع التعليم والتدريب.

26- وفي أواخر عام 2019، قبيل اندلاع الجائحة، أطلقت المفوضية "مبادرة الطفرة" للرفع من عدد عمليات المشورة التشغيلية للمنظومة الإنمائية للأمم المتحدة الخاصة بكل بلد والمتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وإدماج حقوق الإنسان في الجهود الرامية إلى تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبعد اندلاع الجائحة، دعمت المفوضية، من خلال مبادرة الطفرة، إدماج حقوق الإنسان في تقييمات الأمم المتحدة للأثر الاجتماعي والاقتصادي وخطط الاستجابة، بما في ذلك ما يتعلق بالحق في التعليم لأكثر الفئات تأثراً. ومن الأمور الحاسمة أن مبادرة الطفرة أتاحت الخبرة في مجال الاقتصاد الكلي لاستعراض حزم الحوافز وتدابير الطوارئ، وتقديم تحليل خاص بكل بلد، وإسداء المشورة في مجال السياسات المتعلقة بتدابير الطوارئ الخاصة بكوفيد-19، والانتعاش الاجتماعي والاقتصادي الطويل الأجل فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الحق في التعليم.

27- وتدعم اليونسكو جهود البلدان من أجل التخفيف من الأثر الفوري لإغلاق المدارس، لا سيما بالنسبة للمجتمعات الأشد ضعفاً وحرماناً، وتيسير استمرارية التعليم للجميع من خلال التعلم عن بعد، وضمان العودة الكاملة والعادلة إلى المدرسة. ومن خلال تبادل الممارسات والأفكار والموارد بشأن الإجراءات التي اتخذتها مختلف البلدان استجابةً لإغلاق المدارس، والتحديات الأخرى الناجمة عن الأزمة الصحية العالمية، قادت اليونسكو عدة إجراءات منذ آذار/مارس 2020 بهدف الحفاظ على استمرارية التعلم، لا سيما للأطفال والشباب المحرومين، وضمان عودة جميع الطلاب إلى المدرسة عند إعادة فتحها.

28- وسعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) إلى إيجاد سبل مبتكرة لضمان استمرار التعلم والتصدي للاستبعاد وعدم المساواة أثناء الجائحة. ووجهت جهود كبيرة نحو اعتماد وتكييف التكنولوجيا لإتاحة التعلم عن بعد؛ وإعادة فتح المدارس بطريقة مأمونة وشاملة بالتنسيق مع قطاعات الصحة، والمياه والصرف الصحي، والنظافة، وحماية الطفولة؛ وتعزيز قدرة نظم التعليم على الصمود؛ وحماية تمويل التعليم. ونتيجة للدعم الذي قدمته اليونيسف في عام 2020، تمكّن 48 مليون طفل غير ملتحق بالمدرسة، 49 في المائة منهم فتيات، من الالتحاق بالمدرسة، بمن فيهم أربعة ملايين طفل متقل، و33 مليون طفل في سياقات المساعدة الإنسانية. وقُدمت مواد تعليمية إلى 43 مليون طفل، 52 في المائة منهم في سياقات المساعدة الإنسانية؛ واستفادت 59 223 لجنة من لجان إدارة المدرسة أو هيئات مماثلة من دورات تدريبية؛ واستفاد 7,7 مليون طفل، 48 في المائة منهم فتيات، و79 في المائة في سياقات المساعدة الإنسانية، من برامج تنمية المهارات⁽¹⁷⁾.

29- وأطلقت اليونسكو التحالف العالمي للتعليم، وهو منصة للتعاون والدعم لحماية الحق في التعليم خلال مدة الاضطراب غير المسبوق هذه وما بعدها. ويضم هذا التحالف أكثر من 175 عضواً من منظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص. ويلتف أعضاء التحالف حول ثلاثة أركان رئيسية هي: الاتصال الإلكتروني، والمدرسين، والنوع الاجتماعي. ويخطط أعضاء التحالف حالياً لاتخاذ إجراءات في حوالي 100 بلد، أو يدعمون إجراءات قائمة بالفعل في إطار كل من الأركان الثلاثة في جميع أنحاء العالم. فقد شكلت اليونسكو واليونيسف والبنك الدولي مثلاً اتحاداً لدعم البلدان المؤهلة للحصول من التحالف على منح تنفيذ برامج قطاع التعليم لاعتماد تدابير قائمة على الأدلة بغرض التصدي للجائحة. وفي جنوب شرق آسيا، تضطلع اليونسكو ومنظمة وزراء التربية والتعليم لبلدان جنوب شرق آسيا بأنشطة لتنظيم دورة تدريبية إقليمية متعددة اللغات عبر الإنترنت لفائدة المدرسين للنهوض بقدرتهم على تقديم الدعم المناسب للأطفال ذوي الإعاقة.

30- ووضعت عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة توجيهات بشأن كيفية حماية التعليم والتعلم أثناء الجائحة. فقد أصدرت منظمة الصحة العالمية، واليونيسف، واليونسكو توجيهات بشأن تدابير الصحة العامة المتصلة بالمدارس في سياق كوفيد-19⁽¹⁸⁾. وأصدرت اليونسف، ومنظمة الصحة العالمية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر توجيهات تشغيلية بشأن حماية الأطفال والمدارس من كوفيد-19⁽¹⁹⁾. وأنشأت اليونسف لوحة متابعة تفاعلية (EduView) تتيح بيانات تنقيفية عن الإجراءات المتخذة في مضمار السياسة العامة من أجل التصدي لكوفيد-19، وعن الموارد المتاحة للتعلم عن بعد، ومرافق الصرف الصحي والنظافة الصحية في المدارس، ونطاق إغلاق المدارس، فضلاً عن عدد الطلاب المتضررين. وتقدم لوحة المتابعة هذه لمحة عامة عن مجموعة من مؤشرات التعليم تتعلق بمواضيع رئيسية مثل الحضور، وكفاءة المنظومة، والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعلم، والإنصاف، والغايات المتصلة بالتعليم ضمن الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة⁽²⁰⁾.

31- وأكد الاضطراب الهائل الذي عرفه التعلم بسبب جائحة كوفيد-19 الحاجة الملحة لمعالجة الفجوة الرقمية، إذ استُبعد ملايين المتعلمين فجأة من التعليم بسبب إغلاق المدارس، وضعف الاتصال بالإنترنت والبنية التحتية الرقمية. وأطلقت اليونسكو وتحالفها العالمي، واليونيسف، وشراكة الجيل الطليق

(17) E/ICEF/2021/10, pp. 9–10.

(18) متاحة على الرابط التالي: https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/334294/WHO-2019-nCoV-Adjusting_PH_measures-Schools-2020.2-ara.pdf

(19) متاحة على الرابط التالي <https://shar.es/aWWfwe>

(20) انظر: <https://data.unicef.org/resources/eduview-education-dashboard>

مبادرة عالمية جديدة بشأن التعلم والمهارات الرقمية مخصصة للأطفال والشباب المهمشين بغرض سد الفجوة الرقمية، ودفع عجلة التغيير السريع لنظم التعليم. ولضمان استمرارية العملية التعليمية خلال الجائحة، عمل فريق الأمم المتحدة القطري في مصر على رقمنة بعض وحدات التعلم الوطنية الرئيسية للتعليم قبل الجامعي والجامعي، فضلاً عن النهوض بمهارات الموظفين التربويين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم التعلم عن بعد⁽²¹⁾. وفي زمبابوي، قدمت اليونيسف، بالشراكة مع شركة مايكروسوفت، دعمها إلى وزارة التعليم الابتدائي والثانوي لإصدار جواز التعلم الزمبابوي بغية التعجيل بعملية التعلم المستعينة بالتكنولوجيا الرقمية. وأطلقت المنصة التكنولوجية للتعليم في البلد رسمياً في آذار/مارس 2021 بهدف تمكين 300 000 متعلم بحلول نهاية عام 2021⁽²²⁾.

32- وكثفت كيانات الأمم المتحدة الإقليمية تعاونها في عام 2020 لحماية الحق في التعليم خلال الاضطراب غير المسبوق جراء الجائحة، وضمان إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، عملت اليونيسكو، واليونيسف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، وجهات شريكة أخرى مع الحكومات لدعم إعادة فتح المدارس واستئناف العمل المدرسي بطريقة مأمونة في سياق الجائحة، وتقادي تسرب الطلاب من المدارس، بما في ذلك تنظيم سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية الإقليمية دعماً لتبادل الخبرات والدروس المستفادة على الصعيد الوطني⁽²³⁾.

33- وفي أفريقيا، أسهمت كيانات الأمم المتحدة بقيادة اليونيسكو واليونيسف في استراتيجية التعليم الإلكتروني لأفريقيا بإطلاق منصة "لنتصوّر مدرسة" (ImaginEcole) الإقليمية للتعلم عن بعد لفائدة بلدان غرب ووسط أفريقيا الناطقة بالفرنسية. وتتيح هذه المنصة التي أطلقت في كانون الأول/ديسمبر 2020، وتغطي 10 بلدان دون إقليمية في المنطقة، دورات تدريبية للموظفين التربويين والمدرسين لإيجاد أدوات ودورات للتعلم عن بعد. ونفذت استراتيجية التعليم الإلكتروني أيضاً مبادرة للتعليم في حالات الطوارئ لأكثر من 100 مليون طفل أفريقي غير ملتحق بالمدرسة⁽²⁴⁾.

34- وفي منطقة الدول العربية، تعاونت كيانات الأمم المتحدة الإقليمية في إطار التحالف المواضيعي الإقليمي المعني بالمراهقين والشباب لدعم التدخلات في مجالي التعليم والنهوض بالمهارات من أجل التصدي للجائحة. وإضافة إلى ذلك، شارك صندوق الأمم المتحدة للسكان، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مبادرة ترمي إلى إتاحة منصة للحوار وتبادل الآراء بين الشباب العربي بشأن القضايا التي يواجهونها جراء جائحة كوفيد-19، والكيفية التي تضع بها الجائحة تحديات غير مسبقة أمام التعليم في المنطقة. واستناداً إلى إطار إعادة فتح المدارس⁽²⁵⁾، نظمت عدة كيانات إقليمية تابعة للأمم المتحدة، علاوة على ذلك، سلسلة من الحلقات

(21) United Nations country team in Egypt, 2020: *UN Country Annual Results Report: Egypt*, p. 10

(22) انظر: www.unicef.org/zimbabwe/stories/providing-learning-solution-millions-and-out-school-children-zimbabwe

(23) United Nations, "2020 regional results report of the UN system for Asia and the Pacific", 23 March 2021، متاح على الرابط التالي: www.undg.org/resources/2020-regional-results-report-un-system-asia-and-pacific, p. 11

(24) United Nations, "The Africa regional United Nations development system report 2020"، متاح على الرابط التالي: https://unsdg.un.org/sites/default/files/2021-06/THE%20ARUNDS-Annual%20Report_final.pdf, p. 14

(25) المبادئ التوجيهية العالمية التي وضعتها اليونيسف، واليونيسكو، والبنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل إثراء عملية صنع القرار بشأن إعادة فتح المدارس، ودعم الأعمال التحضيرية الوطنية، وتوجيه عملية التنفيذ ضمن إطار عمليات التخطيط العام للصحة العامة والتعليم. وهي متاحة على الرابط التالي: <https://cutt.us/QxmW>

الدراسية الشبكية الإقليمية لفائدة وزارات التعليم وبمشاركتها من أجل تعزيز استمرارية التعلم، سواء حضورياً أو عن بعد⁽²⁶⁾.

35- وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي، أعدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واليونسكو ورقة توجيهية مشتركة عنوانها "التعليم في زمن كوفيد-19" تلقي الضوء على مختلف عواقب التدابير المتخذة استجابة للأزمة على الأوساط التعليمية. ووضعت اليونسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورقة مشتركة عنوانها "كوفيد-19 والتعليم الابتدائي والثانوي: أثر الأزمة وآثار السياسات العامة على أمريكا اللاتينية والكاريبي" توجز تشخيصاً عاماً لأوضاع التعليم قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي في المنطقة. ولضمان طرائق التعلم عبر الإنترنت ودعم إعادة فتح المدارس بطريقة مأمونة، عملت اليونسيف، واليونسكو، وبرنامج الأغذية العالمي على وضع مجموعتين من المبادئ التوجيهية لوزارات التعليم، وإداري المدارس ومديريها على التوالي. وبالتعاون مع اليونسيف، وفي إطار الفريق العامل الإقليمي المعني بالتعليم لأمريكا اللاتينية والكاريبي، طرحت اليونسكو سلسلة من عمليات تبادل المعرفة والمعلومات لفائدة وزارات التعليم والجهات الوطنية الفاعلة في مجال التعليم، مع التركيز على الركائز الأربع لهدف التنمية المستدامة 4: الإنصاف، والإدماج، والجودة، والتعلم مدى الحياة. وعمل مختبر أمريكا اللاتينية لتقييم جودة التعليم التابع لليونسكو، بدعم من اليونسيف، على إنتاج ونشر المعرفة والمعلومات المتعلقة بالمناهج الدراسية وإنجازات الطلاب في مجال التعلم، بالتعاون مع وزارات التعليم من خلال منصة إلكترونية أولت اهتماماً خاصاً للاستجابات في مجال التعليم في سياق كوفيد-19، وأثره على حصول الأطفال، والمراهقين، والشباب المتنقل على تعليم جيد وشامل ومنصف⁽²⁷⁾.

36- ونشطت عدة مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في مجال رصد حق الأطفال والشباب في التعليم في زمن كوفيد-19، ولا سيما الذين تضرروا جراء إغلاق المرافق التعليمية⁽²⁸⁾. وعلى سبيل المثال، أوصت المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق بأن تتخذ السلطات المسؤولة تدابير واضحة لمعالجة الحرمان من التعليم عن طريق إتاحة البدائل المتاحة لجميع المحافظات، مع الاعتراف في الوقت نفسه بخيار استخدام الطرائق القائمة عبر الإنترنت، والاعتراف بالفجوة الرقمية في مختلف أنحاء البلد. ودعا ديوان المظالم السلوفيني المعني بحقوق الإنسان إلى المساواة بين الأطفال في ظل ظروف التعليم من المنزل، وبإدراك إلى وضع مشروع خاص يتعلق بحصول أطفال الروما على التعليم أثناء الدراسة من المنزل. وأجرت لجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان بحثاً بشأن المسائل المتصلة بالحق في التعليم، وقدمت مشورتها إلى الحكومة بشأن سياسات إعادة فتح المدارس في ضوء جائحة كوفيد-19، مع مراعاة برامج التغذية المدرسية، والاختبار المنتظم لجائحة كوفيد-19 في السياق المدرسي.

(26) United Nations, *System-wide Annual Results Report for the Arab Region 2020*, متاح على الرابط التالي:

<https://unsdg.un.org/resources/system-wide-annual-results-report-arab-region-2020-delivered-through-un-development>, pp. 29 and 45

(27) United Nations, "2020 system-wide results report of the United Nations development system in

Latin America and the Caribbean", 10 March 2021، متاح على الرابط التالي:

<https://unsdg.un.org/resources/2020-system-wide-results-report-united-nations-development-system-latin-america-and>, pp. 17–18

(28) Global Alliance of National Human Rights Institutions, OHCHR and the United Nations

Development Programme, *COVID-19 and National Human Rights Institutions*, March 2021

على الرابط التالي: www.ohchr.org/Documents/Countries/NHRI/GANHRI/COVID-19-and-NHRI.pdf

رابعاً- التعاون التقني وبناء القدرات دعماً لجهود الدول من أجل تعزيز الحق في التعليم وحمايته

37- التعاون التقني عنصرٌ حاسمٌ في برنامج المفوضية لدعم الدول في جهودها من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. فهذا التعاون أساسيٌ لتنفيذ ولاية مفوض/مفوضة الأمم المتحدة السامي/السامية لحقوق الإنسان بموجب قرار الجمعية العامة 141/48، الذي ينص في جملة أمور على تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية والمالية بناءً على طلب الدول المعنية، بغية دعم الإجراءات والبرامج في ميدان حقوق الإنسان، وعلى نطاق أوسع، النهوض بالتعاون الدولي من أجل تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها. ومن خلال التعاون التقني والخدمات الاستشارية، تقدم المفوضية مساعدتها العملية من أجل تعزيز نظم الحماية الوطنية، وتحسين قدرة أصحاب الحقوق على المطالبة بحقوقهم، وقدرة الجهات المسؤولة عن الوفاء بالتزاماتها⁽²⁹⁾. ووُضع برنامج التعاون التقني ضمن إطار أولويات المفوضية واستراتيجياتها والنتائج التي تتوقعها. ويقوم هذا البرنامج على عدة مكونات استند إليها هيكل هذا التقرير.

38- ومنذ عام 2012، قدم مجلس الأمناء، الذي يشرف على صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، المشورة والتوجيه الاستراتيجي إلى المفوضية بشأن سياسات التعاون التقني، ووضع عدة مكونات لضمان فعالية جهود التعاون التقني التي تبذلها المفوضية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى؛ وتشمل ما يلي⁽³⁰⁾:

- (أ) ترسيخ التعاون التقني ضمن عالمية جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بتعزيزها وحمايتها؛
- (ب) الاستناد إلى الأطر والمؤسسات الوطنية في ميدان حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال التعاون التقني والخدمات الاستشارية؛
- (ج) تجسيد الأهداف الإنمائية الوطنية لضمان أعلى مستوى من المسؤولية والاستدامة؛
- (د) ضمان أوسع مشاركة ممكنة لجميع عناصر المجتمعات الوطنية؛
- (هـ) ربط التعاون التقني بالأنشطة التي تضطلع بها آليات حقوق الإنسان لمتابعة تنفيذ التوصيات، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل؛
- (و) إدماج حقوق الإنسان عبر عمل جميع برامج الأمم المتحدة باعتبار ذلك وسيلة فعالة لتحسين دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

39- ومن بين برامج وأنشطة التعاون التقني العديدة التي لها صلة بالحق في التعليم، يسلط الجزء التالي الضوء على بعض الأمثلة المختارة على الأنشطة التي اضطلعت بها المفوضية، ومنظومة الأمم المتحدة، والدول من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، واضطلعت بها أيضاً جهات أخرى صاحبة المصلحة، بما فيها المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وهذه الأمثلة مصنفة حسب مكونات التعاون التقني كما صاغها مجلس الأمناء. ويجري تناول المكون المتعلق بإدماج حقوق الإنسان،

(29) انظر: <https://www.ohchr.org/AR/Countries/Pages/TechnicalCooperationIndex.aspx>

(30) A/HRC/37/79، الفقرات من 31 إلى 34؛ وA/HRC/40/78، الفقرة 50. وA/HRC/43/68، الفرع الثالث-ألف.

بوصفه مقارنة متداخلة، ضمن جميع المكونات الأخرى، فضلاً عن الفرع السابق المتعلق بالاستجابة للجائحة.

ألف - إرساء التعاون التقني على مبادئ عالمية جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة

40- الحق في التعليم مثال هام على ترابط حقوق الإنسان وتداخلها. والتعليم ليس حقاً أساسياً في حد ذاته فحسب، بل هو أيضاً عامل تمكين رئيسي لإعمال حقوق أخرى، مثل الحق في الصحة والحق في الغذاء. والتعليم شرط مسبق هام لممارسة معظم الحريات التي تحميها حقوق الإنسان ممارسةً مجدية، وذلك بدعم القدرة على اتخاذ خيارات مستتيرة في جميع مجالات الحياة المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والتثقيف بشأن الأغذية المغذية والصحية، والتثقيف الصحي، بما في ذلك التثقيف بشأن المسائل الجنسية والإنجابية، عامل وقائي وداعم هام على وجه الخصوص للحق في الحصول على الغذاء المناسب، وفي أعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية⁽³¹⁾. وهذه الروابط بين عدة حقوق من حقوق الإنسان تتطلب برامج للتعاون التقني بغرض اعتماد مقارنة متعددة التخصصات لتهيئة بيئة تمكينية للتعليم - مثل برامج الوجبات المدرسية التي تساعد على إعمال الحق في الحصول على الغذاء المناسب، والحصول على مياه الشرب المأمونة، والصرف الصحي في المدارس. وقد عملت دول عديدة بهذه المقاربات المتعددة التخصصات في مجال التعليم، مع التركيز بوجه خاص على حقوق فئات بعينها. ففي المكسيك على سبيل المثال، يجري تنفيذ برنامج الإدماج التعليمي بالتعاون مع فريق متعدد التخصصات، وبالتنسيق مع السلطات والمؤسسات التعليمية. ويضطلع البرنامج بإجراءات لتعزيز تكافؤ الفرص للأطفال ذوي الإعاقة أو ذوي إعاقات وظيفية معينة من خلال التوعية، واتخاذ خطوات بعينها لتحديد الحواجز التي تحول دون إمكانية وصولهم، واحتياجاتهم التعليمية، وخصائصهم، ومصالحهم، وقدراتهم، ومتابعة إدماجهم أو الاحتفاظ بهم في نظم التعليم العادية أو نظم التربية الخاصة.

41- والحق في التعليم محمي في جميع الظروف، حتى في أوقات الطوارئ مثل الصراعات أو الحروب أو الكوارث الطبيعية، ولا يجوز القانون الدولي لحقوق الإنسان أي استثناءات. ووثق مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أثر الصراع على التعليم، لا سيما على تعليم الفتيات، ونشر تقريراً عنوانه "الحق في التعليم في العراق: أثر تركلة سيطرة تنظيم داعش على إتاحة فرص التعليم"⁽³²⁾. واستناداً إلى مقابلات ومناقشات أجريت مع مجموعات تركيز بين تشرين الثاني/نوفمبر 2018 وكانون الثاني/يناير 2019، وشارك فيها 237 شخصاً في ستة مخيمات للنازحين داخلياً، يسلط التقرير الضوء على العديد من التحديات، بما في ذلك سنوات التعليم الرسمي التي خسرها الأطفال، وعدم كفاية أعداد المدارس، وعدم كفاية جداول التدريس، والقضايا المرتبطة بالقيود المفروضة على التنقل والحصول على الوثائق المدنية، وهي أمور تضع حواجز أمام الالتحاق بالمدرسة. وأعد في عام 2020 تقرير متابعة، ركز على العقوبات التي لا تزال تعوق حصول الفتيات على التعليم، وصدر في كانون الثاني/يناير 2021 تحت عنوان "الحق في التعليم في العراق: العقوبات أمام تعليم الفتيات بعد داعش"⁽³³⁾. وحدد التقرير العقوبات المتأصلة في الأدوار والمعايير التقليدية للجنسين، ومستويات تعليم الأسر، والفقر، والشواغل

(31) E/C.12/2000/4، الفقرة 44.

(32) متاح على الرابط التالي:

https://www.ohchr.org/Documents/Countries/IQ/2020-02IraqRightEducationreport_AR.pdf

(33) متاح على الرابط التالي:

www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&task=download&id=4159_804f8e0ffceb74f07beab454b8efce93&Itemid=650&lang=en

المتصورة المتعلقة بالحماية، والصدمات النفسية. ويوصي كلا التقريرين باتخاذ تدابير ملموسة للتصدي للتحديات المتصلة بالمعايير الجنسانية، ويدعون إلى تهيئة بيئة تمكينية لتعليم الفتيات⁽³⁴⁾.

باء - بناء الأطر والمؤسسات الوطنية وتعزيزها

42- ينبغي أن يركز التعاون التقني الفعال على بناء وتقوية الأطر والمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ومن الأهمية بمكان وجود نظام تعليمي قوي يعالج مسائل الفعالية، والتوافر، وإمكانية الوصول، والمقبولية، وقابلية التكيف، لا سيما بالنظر إلى آثار الأزمة الصحية العالمية الراهنة والتدابير المتخذة للتصدي للجائحة.

43- وفي عام 2020، أسهمت المفوضية، من خلال مكون حقوق الإنسان لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، في إدماج التنقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس الابتدائية ضمن عملية حكومية وطنية لتنقيف مناهج التعليم الابتدائي، وذلك بتوفير ست دورات تدريبية للمدربين، تلتها ثلاث دورات تدريبية إقليمية في مجال التنقيف في مجال حقوق الإنسان، ليصل مجموع المدرسين المستفيدين 148 مدرساً من بينهم 58 امرأة. وقد نُفذ المشروع بالتعاون الوثيق مع المعهد الوطني الحكومي لتطوير التعليم، الذي التزم بضمان أن يعقب هذه الخطوة الأولى مزيداً من الدورات التدريبية بشأن التنقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس الابتدائية، وبعدها في المدارس الثانوية، وفي المناهج الدراسية. وقد أتاح هذا المشروع الدعم في الوقت المناسب، حيث بدأ البلد العمل بمناهج التعليم الجديدة في 22 مدرسة ابتدائية تدريبية في عام 2020، واتضح بناء على ذلك أنه نقطة دخول استراتيجية في مجال حقوق الإنسان لوضع الأساس لتغيير إيجابي للسلوك يرمي إلى احترام أقوى لحقوق الإنسان. ومن خلال هذا المشروع، وضع المعهد الوطني لتطوير التعليم إطاراً من المدربين الأساسيين المثقفين في مجال حقوق الإنسان يطبقون في المستقبل ويستسخون المعارف والمهارات والمنهجيات التي اكتسبوها بفضل برامج التنقيف في مجال حقوق الإنسان.

44- وفي إثيوبيا، دعمت اليونيسف وزارة التعليم في تطوير مواد المهارات الحياتية وأتاحت لـ 623 24 فتاة مرافقة دورات تدريبية على المهارات الحياتية. وتتولى اليونيسف حالياً تقديم المشورة إلى الوزارة بشأن إدماج المهارات الحياتية في مناهج التعليم العام. وفي بنغلاديش، دعمت اليونيسف 4 000 مركز للتعليم المبكر تقدم دورات تعليمية باللغة الأم، بما في ذلك تعليم أطفال الروهينغيا في مخيمات اللاجئين. وفي مصر، قدم فريق الأمم المتحدة القطري الدعم للحكومة من خلال تقديم خدماته الاستشارية الاستراتيجية في مجال السياسات المتعلقة بالنمو في مرحلة الطفولة المبكرة، ونظام التعليم الوطني الجديد لضمان استفادة جميع الأطفال والمراهقين والشباب من فرص متكافئة للحصول على تعليم جيد⁽³⁵⁾. وفي إكوادور، بذل ديوان المظالم، من خلال المديرية الوطنية للتنقيف في مجال حقوق الإنسان وحقوق الطبيعة، جهوداً منذ عام 2015 لإدراج التنقيف في مجال حقوق الإنسان ضمن سياسات التعليم العام لوزارة التعليم.

جيم - تجسيد الأهداف الإنمائية الوطنية لضمان أعلى مستوى من المسؤولية الوطنية والاستدامة

45- يجب أن يبرز التعاون التقني الفعال الأهداف الإنمائية الوطنية بحيث يضمن أعلى مستوى من المسؤولية الوطنية والاستدامة، ويستجيب للمصالح والالتزامات والجهود الوطنية الحقيقية في مجال تعزيز

(34) انظر أيضاً: <https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/EducationForGirlsPostISIL.aspx>.

(35) United Nations country team in Egypt, 2020: UN Country Annual Results Report: Egypt, p. 22.

حقوق الإنسان وحمايتها. ويتطلب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة إعمال جميع عناصر الحق في التعليم لتمكين الناس من المعارف والمهارات والقيم التي تؤهلهم للتمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، والأهم، إزالة حواجز عدم المساواة والاستبعاد.

46- وتسعى اليونسكو باستمرار إلى تعزيز القدرات في مجال الحق في التعليم من خلال تطوير أدوات توجيهية لدعم الدول في عملية التقييم الذاتي التي تجربها فيما يتعلق بإعمال الحق في التعليم. ولدعم الحكومات للنهوض بالتزامها بالتعليم، أصدرت اليونسكو في عام 2021 *المبادئ التوجيهية لتعزيز الحق في التعليم ضمن الأطر الوطنية*⁽³⁶⁾، التي تهدف إلى تعزيز الأطر الوطنية من خلال مساعدة البلدان والجهات صاحبة المصلحة على تقييم مدى توافق أطرها الوطنية القانونية والسياساتية في مجال التعليم مع الصكوك الدولية لوضع معايير الحق في التعليم، وفي ضوء التزاماتها بموجب الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة. ويتيح *دليل الحق في التعليم*، الصادر في عام 2019⁽³⁷⁾، أداة رئيسية للجهات التي تسعى إلى فهم هذا الحق والنهوض به، وهو أيضاً مرجع مهم للأشخاص الذين يسعون إلى تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة، حيث يقدم توجيهات بشأن كيفية تعزيز الالتزام القانوني بالحق في التعليم.

47- ويمكن أحد أهم الأدوار التي تضطلع بها اليونسكو، في إطار تعاونها التقني، في ضمان أن تبرز الالتزامات القانونية على النحو الواجب ضمن الأطر القانونية الوطنية، وأن تُترجم إلى سياسات وبرامج ملموسة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تؤيد اليونسكو استعراض الحق في التعليم ضمن الأطر الوطنية، وتضمن الإنفاذ الفعال لهذا الحق بتحديد الثغرات والتحديات الكامنة في الأطر القانونية والسياساتية، وتصدر توصيات لمزيد من الامتثال، ومواءمة الأطر الوطنية مع تعهدات مختلف البلدان والتزاماتها الدولية. فعلى سبيل المثال، استجابت اليونسكو في عام 2018 لطلب موزامبيق الحصول على مساعدة تقنية لاستعراض الحق في التعليم على الصعيد الوطني، وعلى الدعم لاستعراض سياساتها التعليمية من أجل تعزيز نظامها التعليمي والإسهام في تنمية قدراتها على بلوغ الأهداف الواردة في الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتعليم. وفي نيبال، وبعد التوصيات الواردة في تقرير الحق في التعليم في عام 2017، أحرز البلد تقدماً كبيراً نحو ضمان الحق في التعليم، لا سيما من خلال اعتماد قانون التعليم المجاني والإلزامي لعام 2018.

48- ومن خلال الشراكة والتعاون مع الدول على الصعيد القطري، دعمت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية طائفة واسعة من المبادرات التعليمية التي عززت وحمت الحق في التعليم، لا سيما بالنسبة للفتيات. ففي باكستان مثلاً، قدم برنامج قطاع التعليم في البنجاب الدعم لما يناهز مليون طفل للحصول على تعليم لائق من خلال مزيج من التعاون التقني وبناء القدرات عبر دعم ميزانية القطاع، وإقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمعونة المالية، والعقود التجارية.

دال - ضمان أوسع مشاركة

49- المشاركة مبدأ أساسي لحقوق الإنسان ينبغي أن يوجه جميع مراحل عملية التعاون التقني: التصميم، والتنفيذ، والرصد، والتقييم. وكثيراً ما تكون عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مستدامة وفعالة، يجب أن تكون هذه المراحل تشاركية وشفافة وغير تمييزية. وينبغي أن تكون حماية الحق في المشاركة في

(36) متاح على الرابط التالي: <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000375352>

(37) متاح على الرابط التالي: <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000366556>

القرارات التي تؤثر في حياة الناس، وهم الذين تخدمهم الأمم المتحدة، وفي سبل عيشهم فرضية أساسية في برامج التعاون التقني.

50- والمشاركة مبدأ أساسي يستند إليه إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وهو عنصر حاسم في المقاربة القائمة على حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والالتزام بعدم ترك أحد خلف الركب. ووفقاً لذلك، تركز أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها كيانات الأمم المتحدة والجهات الشريكة في مجال الحق في التعليم تركيزاً خاصاً على إدماج ومشاركة أشد الفئات ضعفاً وتهميشاً بشكل فعلي في التعليم.

51- وفي جمهورية مولدوفا، أجرت المفوضية تقييماً لحالة حقوق الإنسان المكفولة لطائفة الروما في منطقة ترانسنيستريا، وهو تقييم اعتُبر أساساً لبدء حوار بين منظمات المجتمع المدني للروما وبين السلطات القائمة بحكم الواقع بشأن حصول هذه الطائفة على التعليم إلى جانب حقها في العمل والحماية الاجتماعية. واستُخدم التقييم لوضع خريطة طريق وخطة عمل لإنشاء أول مؤسسة لوسطاء مجتمع الروما. وفي تيمور - ليشتي، أصدرت المفوضية تقريراً بحثياً عن حالة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين يتعلق بحصولهم على التعليم (في مرحلتَي التعليم الثانوي والجامعي)، ومدى سلامة بيئة المدارس والجامعات بالنسبة للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية ومستوى اندماجهم في هذه المؤسسات، وقدمت توصيات لتحسين أحوالهم. ووضعت المفوضية أيضاً كتيباً يضم توصيات للطلاب والمدرسين والأسر بشأن تعزيز بيئة المدارس المأمونة والشاملة للجميع. وفي غواتيمالا، دعمت المفوضية منظمات يقودها الشباب هدفها التشجيع على تغيير إيجابي في مجال حقوق الإنسان. ونشرت مبادئ توجيهية بشأن الحق في المشاركة والترويج للحيز المدني عبر 18 منظمة، ونظمت اجتماعاً إقليمياً مع قادة شباب من 11 منظمة في الجزء الشرقي من غواتيمالا. وقد أفضى ذلك إلى تشكيل مبادرة الشباب المترابط ("Juventud Conectada")، وإنشاء قادة شباب لشبكة المدافعين عن حقوق الإنسان للشباب تجمع 26 منظمة، وتتيح حيزاً للحوار والمساعدة التقنية بشأن حقوق الإنسان للشباب، مع التركيز على المشاركة وحقوق التعليم والعمل. وفي كمبوديا، نظمت المفوضية إلى جانب ست منظمات تنشط في مجال حقوق الشباب مسابقة مناصري حقوق الإنسان للشباب. واختيرت ست مجموعات شبابية، تتراوح أعمار المشاركين فيها بين 15 و23 سنة، لإنتاج أشرطة فيديو مدتها دقيقتين عن مجموعة من قضايا حقوق الإنسان المتصلة بحق الأطفال المشتغلين بالجنس في التعليم.

52- وتركز وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية في عملها المتعلق بالمساعدة التقنية على الفئات الضعيفة، بمن فيها الروما. فقد دعمت هنغاريا مثلاً في وضع مؤشرات عملية رصد إدماج الروما، بما في ذلك حصولهم على التعليم في هنغاريا. وفي بلغاريا، قدمت المفوضية المشورة بشأن سبل جمع البيانات عن السكان الذين يصعب الوصول إليهم. وحصول الأطفال من الفئات الأشد عرضة لخطر الفقر واستبعادهم اجتماعياً وانتهاك حقوقهم الأساسية على التعليم هو أحد المجالات الرئيسية ذات الأهمية في هذا السياق.

هاء - دعم تنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان

53- لكي تكون برامج التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان فعالة، ينبغي أن تستند إلى الإطار الدولي لحقوق الإنسان الذي وضع مجموعة مستقيضة من المعايير والتوجيهات الموحدة، فضلاً عن التوصيات الخاصة ببلدان بعينها، وذلك لدعم الدول في تنفيذ التزاماتها من خلال بناء قدراتها وتقديم المشورة التقنية إليها، وتمكين أصحاب الحقوق، وشحذ وعيهم للمطالبة بحقوقهم. وكثيراً ما تسترشد البلدان

بالملاحظات الختامية الصادرة عن هيئات المعاهدات، فضلاً عن توصيات الاستعراض الدوري الشامل، عند وضع سياساتها وقوانينها الخاصة.

54- وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومتابعةً لتوصيات لجنة حقوق الطفل في عام 2017⁽³⁸⁾، والاستعراض الدوري الشامل في عام 2019⁽³⁹⁾ فيما يتعلق بالتعليم الابتدائي المجاني وضمان الحصول على التعليم المجاني والجيد للجميع، نفذ المكتب المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية مشروعاً لدعم منصة إحدى المنظمات غير الحكومية التي تنشط في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لإجراء تقييم في أوانه عن التزام الحكومة المنتخبة حديثاً بتوفير التعليم الابتدائي المجاني للجميع. وقدم التقرير النهائي للتقييم عدة توصيات تتعلق، على سبيل المثال، بضرورة تعبئة الحكومة الأموال اللازمة ضماناً لاستدامة هذا الالتزام، والبدء في جمع إحصاءات موثوقة تفيد التنفيذ المستمر على أساس الاحتياجات الحقيقية، ووضع استعراض منتصف المدة فيما يتعلق بالتنفيذ، فضلاً عن خطة شاملة للتنفيذ، والعمل بطريقة شاملة مع الجهات الشريكة الحكومية وغير الحكومية بغية المضي قدماً.

55- وعقدت المفوضية، من خلال مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، بناءً على طلب جامعة الدول العربية، حلقة عمل عبر الإنترنت في حزيران/يونيه 2020 لتدريب مندوبيها ومسؤوليها في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأساليب عمل هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة، مع التركيز على الحق في التعليم، فضلاً عن الحقوق الأخرى في الصحة والسكن اللائق وأثر جائحة-19 على التمتع بهذه الحقوق.

56- وبالتعاون مع اللجنة الاستشارية العامة، أدار مستشار حقوق الإنسان لدى منسق الأمم المتحدة المقيم في ملاوي سلسلة من حلقات العمل والحوارات مع القادة المسلمين والمسيحيين في جنوب ملاوي عُرضت خلالها المعايير الدولية لحقوق الإنسان بشأن الحق في حرية الدين أو المعتقد، وحقوق الأقليات، وحقوق الفتيات في المساواة والتعليم، وحق النساء والفتيات في عدم التمييز ضدهن. وقد سهلت هذه الحلقات الحوار البناء، وأفضت إلى إقرار تقدم في اعتماد الزعماء الدينيين المبادئ الدولية لحقوق الإنسان.

57- ودعمت المفوضية عمل لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان لإجراء تقييم لأثر التدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بالصناعات الاستخراجية وغير الاستخراجية على أقصى قدر من الموارد المتاحة، والإعمال الفوري والمطرّد للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع التركيز بشكل خاص على الحق في التعليم، وهو ما أبرزه تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان.⁽⁴⁰⁾

خامساً - خلاصة

58- وضع حقوق الإنسان في صميم عمل منظومة الأمم المتحدة وتعزيز الدعم المنسق والمتسق عنصران أساسيان في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 فعلياً، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. والدعوة إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، التي أطلقها الأمين العام في شباط/فبراير 2020، تضع حقوق الإنسان في صميم التنمية المستدامة، وتضع خطة عمل طموحة لجميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتعزيز الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء ليصبح احترام حقوق الإنسان لكل شخص حقيقة واقعة في كل بلد.

(38) CRC/C/COD/CO/3-5.

(39) A/HRC/42/5.

(40) A/HRC/43/56.

59- ويسلط هذا التقرير الضوء على الإجراءات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة والجهات الشريكة من أجل دعم جهود الدول في تعزيز الحق في التعليم وحمايته، بما في ذلك في سياق الجائحة. وقد أتاحَت الجائحة زخماً لتصور جديد للتعليم، وعززت قدرة نظم التعليم على الصمود والتأهب، ورسخت بقوة الحق في التعليم، والإطار الدولي لحقوق الإنسان على نطاق أوسع. ولكي تتصدي الدول للجائحة وتتعافى منها، يتعين عليها اعتماد مقاربة شاملة تستند إلى الحقوق فيما يتعلق بأطرها القانونية والسياساتية لضمان إعمال حق كل فرد في التعليم، وعدم ترك أحد خلف الركب.

60- وقد أظهرت التجارب التي أبرزها التقرير قيمة المكونات الرئيسية للممارسات الجيدة في سياق التعاون التقني التي حددها مجلس الأمناء. ويضطلع التعليم بدور حاسم في إعادة البناء بشكل أفضل في أعقاب الجائحة، وفي توطيد النظم الوطنية من أجل تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها. والتجربة الأخيرة للمفوضية ضمن إطار مبادرة الطفرة الرامية إلى تقديم الأمم المتحدة دعمها إلى الجهات الوطنية الشريكة تشهد على الحاجة إلى تعزيز التركيز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وربطها بالسياسة الاقتصادية للدول، وبالتعاون الدولي من أجل إعمال هذه الحقوق. وفي أوائل عام 2020، قُدرت الفجوة التمويلية لبلوغ الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالتعليم الجيد في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا بمبلغ 148 مليار دولار سنوياً. ولمَّا كان لجائحة كوفيد-19 أن تحدث مزيداً من الاضطراب، فيتعين على الحكومات اتخاذ تدابير لحماية الحق في التعليم بتوسيع الحيز المالي، واستخدام أقصى مواردها المتاحة، بما في ذلك من خلال المساعدة والتعاون الدوليين.

61- وللتعافي على نحو أفضل، تدعو الحاجة إلى قيادة قوية من الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي لتعزيز الحق في التعليم وتحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالتعليم الجيد للجميع. وشراكة الجهات صاحبة المصلحة ومشاركتها الفعلية أمران أساسيان لتعبئة المعرفة وإيجاد حلول مبتكرة، بما في ذلك لمعالجة الفجوة الرقمية التي أظهرتها الجائحة بشكل صارخ. وسوف تواصل المفوضية ومنظومة الأمم المتحدة دعم الجهود التي تبذلها الدول، من خلال التعاون التقني والخدمات الاستشارية بناء على طلبها، من أجل إعمال الحق في التعليم وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.